



البيان التمهيدي للميزانية

أكتوبر 2025

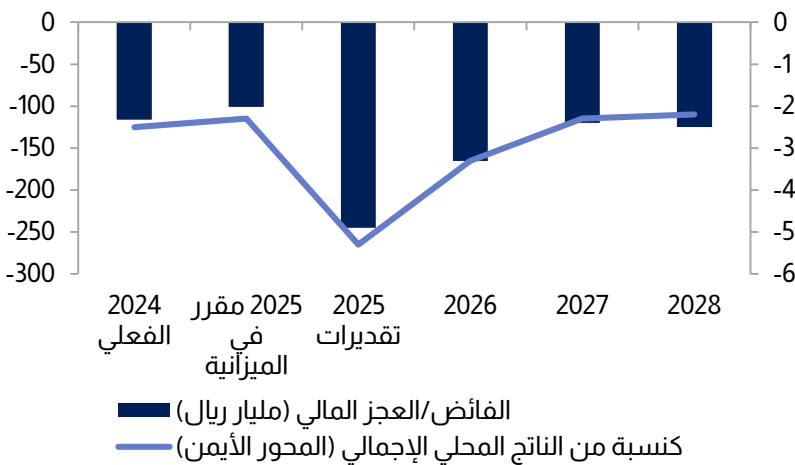
جدوى للاستثمار
Jadwa Investment



البيان التمهيدي لميزانية المملكة للعام 2026 التوازن بين الدعم الاقتصادي والحصافة المالية

- أصدرت وزارة المالية البيان التمهيدي للميزانية للعام المالي 2026 وتقرير منتصف العام، مع تقديرات مفصلة لنتائج الميزانية للعام 2025.
- سيتم إصدار الميزانية النهائية للعام 2026، مع تفاصيل كاملة للإيرادات والمصروفات في ديسمبر.
- وفقاً لتقديرات الحكومة، توسع عجز الميزانية إلى 245 مليار ريال (5,3% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2025، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى انخفاض إيرادات النفط.
- بالنسبة لعام 2026، يتوقع البيان التمهيدي للميزانية زيادة الإيرادات (بنسبة 5,2%؛ 56 مليار ريال)، مقابل تراجع صغير في الإنفاق (بنسبة 1,8%؛ 23 مليار ريال).
- لذلك، سينتقل عجز الميزانية إلى 165 مليار ريال (3,3% من الناتج المحلي الإجمالي).
- من المرجح أن يتخطى الانفاق الفعلي المستوى المقرر في الميزانية، في حال جاءت الإيرادات النفطية متوافقة مع تقديرات الميزانية أو أعلى منها. قد يسمح سعر النفط عند 65 دولاراً للبرميل بذلك، نظراً لارتفاع مستويات إنتاج النفط وصادراته.
- سيرتفع الدين الحكومي إلى 1457 مليار ريال في نهاية عام 2025، ما يعادل نحو 32% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة لا تزال منخفضة وفقاً للمعايير العالمية.
- تمثل الودائع الحكومية لدى (ساما) احتياطياً كبيراً من السيولة، يعادل 10,7% من الناتج المحلي الإجمالي، ويزيد عن 100 مليار دولار.
- بالنسبة للأعوام 2027-2028، يتوقع البيان التمهيدي مستويات عجز أصغر في الميزانية، عند 120-125 مليار ريال (2,2-2,3% من الناتج المحلي الإجمالي؛ شكل 1). هذا التوقع مبني على نمو للواردات بنسبة 6,2% في المتوسط، مع نمو للإنفاق بنسبة 4%.

شكل 1: من المتوقع تقليص عجز الميزانية خلال الفترة من 2026 إلى 2028



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

توبي أيلس، كبير الاقتصاديين

tiles@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37/6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة: <http://www.jadwa.com>

صدر هذا التقرير في 16 أكتوبر 2025، الساعة 15:00 بتوقيت الرياض



أداء الميزانية عام 2025

توسع عجز الميزانية في عام 2025، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى انخفاض إيرادات النفط.

حققت الإيرادات غير النفطية أداءً جيداً، ويرتبط ذلك بنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

تراجع الانفاق بدرجة طفيفة، لكنه لا يزال داعماً للنمو، مع زيادة الانفاق الرأسمالي في النصف الثاني من عام 2025.

حسب تقديرات الحكومة توسع عجز الميزانية إلى 245 مليار ريال (5,3% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2025. ويعود هذا التوسع بدرجة كبيرة إلى انخفاض إيرادات النفط، التي تراجع بنسبة 24%، على أساس سنوي، في النصف الأول من عام 2025. ويعزى هذا التراجع، إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، وتوزيعات الأرباح الخاصة بالضئيلة من أرامكو هذا العام.

لا يعطي تقرير منتصف العام تقديراً لإيرادات النفط، لكن الأرقام تشير إلى مبلغ بنحو 570-575 مليار ريال، وهو تقدير معقول (كنا نفترض 580 مليار ريال).

بصورة عامة، سجلت الإيرادات غير النفطية مرة أخرى أداءً جيداً. ومن المقرر أن تتخطى الإيرادات الضريبية الفعلية المستويات المقررة في الميزانية (بنحو 4%)، تقدر الحكومة إيرادات الضريبة بنحو 394 مليار ريال، مع تخطي جميع شرائح الإيرادات الضريبية المستويات المقررة لها في الميزانية بدرجة طفيفة. تشكل الضريبة على السلع والخدمات، والتي تشمل ضريبة القيمة المضافة، نحو 76% من إجمالي الضريبة وعلى الأقل نصف النمو في الإيرادات الضريبية. ويرتبط هذا بالنمو في الاقتصاد غير النفطي والجهود لتحسين التحصيل الضريبي.

لم يتضمن تقرير منتصف العام تقديرات للإيرادات غير الضريبة غير النفطية الأخرى، والتي ارتفعت بنسبة 2,4%، على أساس سنوي، في النصف الأول من عام 2025. حسب تقديراتنا سترتفع هذه الضريبة قليلاً في عام 2025 ككل. وهي تشمل بنود مثل دخل العقارات، ومبيعات السلع والخدمات، والغرامات والمخالفات، والرسوم المفروضة على الوافدين.

الإيرادات غير النفطية الآن تزيد بأكثر من مرتين ونصف عن مستواها في عام 2016، وهي تغطي حالياً أكثر من 90 بالمائة من الانفاق على الأجور، مقارنة بأقل من النصف في عام 2016 (شكل 2).

فيما يتصل بالإنفاق الحكومي، يتوقع تقرير منتصف العام تراجع بنسبة 2,8% مقارنة بعام 2024. هذا التقدير يعني أن الإنفاق الفعلي سيتخطى ما هو مقرر في الميزانية بنسبة 4%. ويعتبر هذا التجاوز صغيراً، مقارنة بمتوسط تجاوزات للإنفاق بلغ 12% خلال السنوات من 2020 إلى 2024. وعادة تميل الحكومة إلى جعل الانفاق الفعلي عند مستوى قريب من الانفاق المقرر في الميزانية، عندما تكون إيرادات النفط تحت الضغط.

جدول 1: تقرير منتصف العام (مليار ريال)

إجمالي الإيرادات	2024 الأرقام الفعلية	2025 الأرقام المقررة في الميزانية	2025 الأرقام التقديرية	التغير كنسبة مئوية على أساس سنوي (تقديرات 2025 مقابل الأداء الفعلي 2024)	الزيادة أو الانخفاض عن الميزانية كنسبة مئوية (تقديرات 2025 مقابل الأرقام المقررة في ميزانية 2025)
إجمالي الإيرادات	1259	1184	1091	-13.4	-7.9
إجمالي الضرائب	381	379	394	3.5	4.0
ضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	32	31	32	1.3	3.2
ضرائب على السلع والخدمات	289	290	298	3.2	2.8
ضرائب على التجارة الدولية	24	23	27	10.2	17.4
ضرائب أخرى (الزكاة)	36	36	37	3.8	2.8
إيرادات أخرى (تشمل النفط)	879	804	697	-20.7	-13.3
إجمالي الإنفاق	1375	1285	1336	-2.8	4.0
الإنفاق الجاري	1184	1101	1149	-3.0	4.4
تعويزات العاملين	562	561	561	-0.2	0.0
السلع والخدمات	313	265	253	-19.2	-4.5
نفقات التمويل (تكاليف الاقتراض)	45	59	58	30.2	-1.7
الإعانات	34	31	34	0.0	9.7
المنح	4	2	6	42.7	200.0
المنافع الاجتماعية	101	98	100	-1.4	2.0
مصروفات أخرى	125	86	136	9.2	58.1
الإنفاق الرأسمالي	191	184	187	-1.9	1.6
رصيد الميزانية (فائض أو عجز)	-116	-101	-245		-



بافتراض أن تقديرات الحكومة دقيقة، فذلك يشير إلى أن الانفاق في النصف الثاني 2025 سيكون أعلى من الانفاق في النصف الأول 2025، وسيكون مدعوماً بصورة كبيرة بارتفاع الانفاق الرأسمالي، إلى 120 مليار ريال من 68 مليار ريال. وسيكون هذا الانفاق الرأسمالي أعلى بنسبة 31% من الانفاق الرأسمالي في النصف الثاني 2024، مما يدعم مستويات الاستثمار في الاقتصاد حتى نهاية العام.

النقطة الأخرى التي يجدر ملاحظتها في أرقام أداء الميزانية، هي أن تعويضات العاملين جاءت متوافقة تماماً مع ما هو مقرر في الميزانية (وبدون تغيير مقارنة بالإنفاق الفعلي عام 2024). وهذا يعكس جهود الحكومة لضبط الانفاق على الأجور، أكبر مكون في الانفاق الحكومي. وتجدر الإشارة إلى أن الانفاق على الأجور يتجه إلى الانخفاض تدريجياً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

توقعات الأداء عام 2026 وفي المدى المتوسط

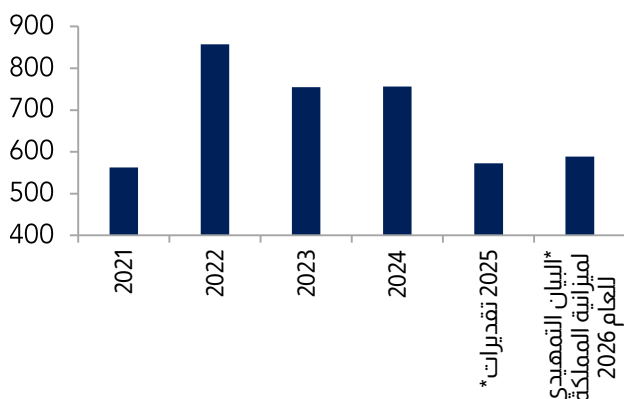
يتوقع البيان التمهيدي للميزانية زيادة في الإيرادات للعام 2026، بنسبة 5,2%، لكن مع تراجع صغير في الانفاق (بنسبة 1,8%؛ 23 مليار ريال). لذلك، سيتقلص عجز الميزانية، إلى 165 مليار ريال (3,3% من الناتج المحلي الإجمالي) (جدول 2). وسيتم تقديم المزيد من التفاصيل بشأن الإيرادات والإنفاق، عند إصدار الميزانية النهائية في ديسمبر.

وستحقق زيادة الإيرادات جزئياً بفضل المزيد من الارتفاع في الإيرادات غير النفطية المرتبطة بتواصل النمو في الاقتصاد غير النفطي. وسيكون المحرك الرئيسي للإيرادات غير النفطية مرة أخرى هو ضريبة القيمة المضافة، مدعومة بالجهود الرامية إلى توسيع القاعدة الضريبية لضريبة القيمة المضافة، لتشمل التجارة الإلكترونية بصورة أكثر شمولاً.

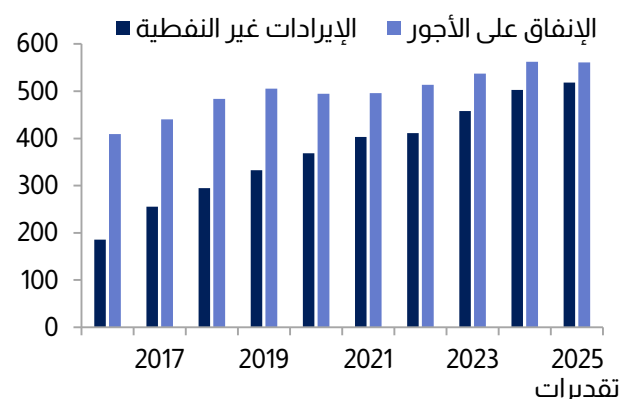
جدول 2: البيان التمهيدي لميزانية 2026 (مليار ريال)					
2028	2027	2026	2025 الأرقام التقديرية	2025 الأرقام المقررة في الميزانية	2024 الأرقام الفعالية
1294	1230	1147	1091	1184	1259
1419	1350	1313	1336	1285	1375
-125	-120	-165	-245	-101	-116
-2.2	-2.3	-3.3	-5.3	-2.3	-2.5

قد يفترض البيان التمهيدي للميزانية أيضاً زيادة صغيرة في الإيرادات النفطية، بسبب زيادة مستويات إنتاج النفط والصادرات، وهو ما من شأنه أن يعوض عن تراجع الأسعار (شكل 3). على سبيل المثال، نفترض أن متوسط أسعار برنت سينخفض إلى 65 دولاراً للبرميل في عام 2026، من 68 دولاراً للبرميل هذا العام. وفي الوقت نفسه، نفترض أن يكون متوسط إنتاج النفط عند 10,2 مليون برميل يومياً في عام 2026، مرتفعاً من متوسط 9,5 مليون برميل يومياً هذا العام. وبناءً على تلك الافتراضات، سترتفع عائدات صادرات النفط بنسبة 4%، مما يقود إلى زيادة الإيرادات النفطية

شكل 3: الإيرادات النفطية المقررة في الميزانية (مليار ريال؛ *تقديرات جدوى)



شكل 2: الإيرادات غير النفطية تغطي أكثر من 90% من تكلفة الأجور (مليار ريال)





المتاحة للميزانية. في حال رفعت أرامكو توزيعات أرباحها العادية مرة أخرى بنسبة 4 %، فسيؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة في الإيرادات النفطية المتاحة للميزانية (بحوالي 7,5 مليار ريال، بافتراض قيمة صفرية لتوزيعات الأرباح الخاصة).

يبقى النفط هو عامل الخطر الرئيسي. على سبيل المثال، في حال كان متوسط خام برنت 60 دولاراً للبرميل بدلاً من 65 دولاراً للبرميل، فستراجع الإيرادات النفطية المتاحة للميزانية بصورة طفيفة. وكقاعدة عامة، فإن تغير سعر النفط بمقدار 5 دولارات للبرميل، سيؤدي إلى تغيير العجز في الميزانية بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، إذا بقيت جميع العوامل الأخرى على حالها.

تضع الحكومة سيناريوهات للإيرادات المنخفضة والمرتفعة في البيان التمهيدي للميزانية. وفقاً للسيناريو المنخفض، تبلغ الإيرادات 1063 مليار ريال، أي أقل بنحو 84 مليار ريال من التوقعات الأساسية لعام 2026. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عجز قدره 250 مليار ريال، وهو ما يشبه تقديرات عام 2025. لا يُحدد البيان التمهيدي للميزانية الافتراضات الكامنة وراء سيناريو الإيرادات المنخفضة هذا، ولكنه يقتضي سعراً للنفط أقل من 60 دولاراً للبرميل.

لا يقدم البيان التمهيدي تفاصيل الإنفاق، لذلك فليس من الواضح ما الذي سيؤدي إلى انخفاض الإنفاق بنسبة 1,8% عام 2026. من المرجح أن يتوزع الانخفاض على بنود أكثر تقديرية، مثل "السلع والخدمات" و"الإنفاق الرأسمالي"، أو فئة "مصرفات أخرى"، التي زادت في عام 2025 وتجاوزت بشكل كبير المبالغ المقررة لها في الميزانية.

كما هو الحال في العام الماضي، يسلط البيان التمهيدي الضوء على وجود مصروفات استثنائية "غير متكررة" في عام 2025، تتصل بتكلفة أعمال المصادرة لتسهيل التقدم في المشاريع، بما في ذلك مشروع "بوابة الدرعية". ويؤكد البيان التمهيدي، أنه إذا تم استبعاد هذه التكاليف غير المتكررة، فإن الإنفاق في الميزانية لعام 2026 سيكون في الواقع أعلى منه في عام 2025.

من المحتمل، حدوث تخطي طفيف في الإنفاق مقارنة بما هو مقرر في الميزانية في عام 2026. وذلك في حال جاءت الإيرادات النفطية متوافقة مع توقعات الميزانية أو أعلى منها. ويبين الشكل 4، أنه عندما تكون أسعار النفط مرتفعة، كما في الفترة بين عامي 2011 و2014، يستجيب الإنفاق لارتفاع الإيرادات بزيادة الإنفاق أكثر مما هو مقرر في الميزانية. وعلى الجانب الآخر، في الفترة بين عامي 2016 و2021، أثناء فترة كانت فيها أسعار النفط أكثر اعتدالاً، كان الإنفاق أقرب إلى المستويات المقررة في الميزانية. ويلاحظ هذا النمط أيضاً منذ عام 2021، حيث سمحت أسعار النفط المرتفعة بزيادة الإنفاق الاستثماري في الفترة بين عامي 2022 و2024، قبل أن يقترب الإنفاق من الميزانية في عام 2025، مع تراجع أسعار النفط.

بالنسبة للأعوام 2027-2028، يتوقع البيان التمهيدي أن يتقلص عجز الميزانية بصورة أكبر، إلى 120-125 مليار ريال (2,2-2,3% من الناتج المحلي الإجمالي). هذا التقليل سيأتي بناءً على نمو للواردات بنسبة 6,2% في المتوسط، مع نمو للإنفاق بنسبة 4% (شكل 5). مقارنة بالبيان التمهيدي للميزانية في عام 2025، والذي تضمن عجزاً يصل إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط، تشير الحكومة إلى عزمها على مزيد من ضبط الأوضاع المالية في السنوات اللاحقة بعد عجز أكبر في المدى القريب.

من المرجح أن ترتفع إيرادات النفط، في حال كانت أسعار النفط 65 دولاراً للبرميل.

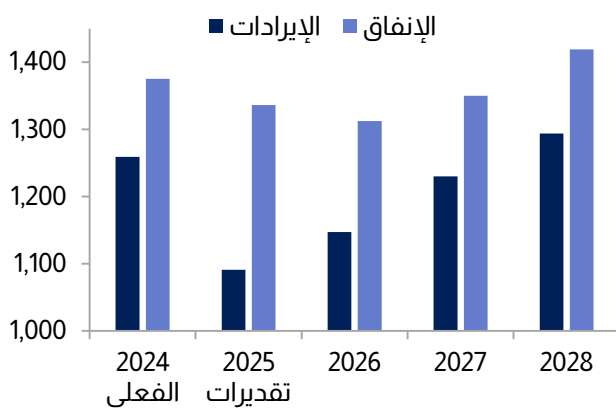
لكنها ستخفض بدرجة طفيفة، في حال كانت أسعار النفط عند 60 دولاراً للبرميل.

يتوقع البيان التمهيدي تراجعاً صغيراً في الإنفاق، وعجزاً أصغر في الميزانية.

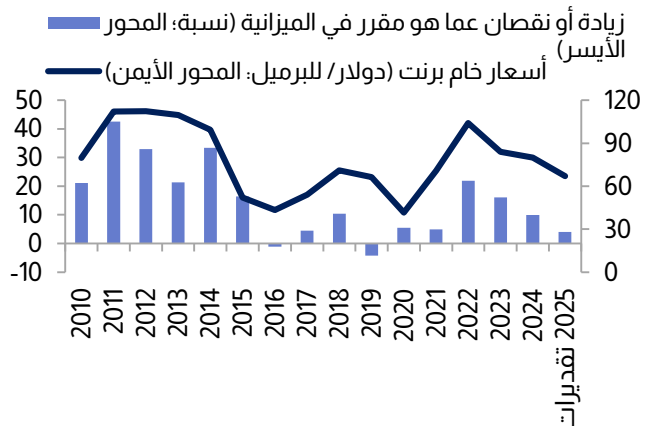
من المحتمل، حدوث تخطي طفيف في الإنفاق مقارنة بما هو مقرر في الميزانية في عام 2026، وذلك في حال جاءت الإيرادات النفطية متوافقة مع توقعات الميزانية أو أعلى منها.

بالنسبة للأعوام 2027-2028، يتوقع البيان التمهيدي نمواً في الإيرادات بنسبة 6,2% والإنفاق بنسبة 4%.

شكل 5: توقعات الإيرادات والإنفاق في البيان التمهيدي للميزانية (مليار ريال)



شكل 4: زيادة/أو انخفاض الإنفاق الفعلي عن مستوى الإنفاق المقرر في الميزانية وأسعار النفط (مليار ريال)





بصفة عامة، يظهر البيان التمهيدي للميزانية استمرارية الالتزام بالمبادئ العامة التي تدعم السياسة المالية للمملكة، وهي المساعدة في دعم النمو، والترويج الاقتصادي، وجودة حياة المواطنين، مع الحرص أيضاً على الحفاظ على مؤشرات مالية قوية، بما في ذلك التحكم في ارتفاع الدين الحكومي من مستويات منخفضة.

إلى جانب الميزانية، يسلط البيان التمهيدي الضوء على دور صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني في دعم الاقتصاد غير النفطي، من خلال توظيف رأس المال وتوفير القروض. حالياً يعمل صندوق الاستثمارات العامة على استراتيجيته للفترة من 2026 إلى 2030. وقد أشار التقرير السنوي لصندوق الاستثمارات العامة للعام 2024، إلى أن الصندوق استثمر نحو 642 مليار ريال في مختلف القطاعات ذات الأولوية في الفترة من 2021 إلى 2024، وهو ما يتماشى مع استراتيجيته للفترة من 2021 إلى 2025، والتي تقضي باستثمار ما لا يقل عن 150 مليار ريال سنوياً في الاقتصاد المحلي.

يبقى أن نرى ما ستضمه الاستراتيجية الجديدة فيما يتعلق بإتفاق وتمويل صندوق الاستثمارات العامة. في عام 2025، سيكون صندوق الاستثمارات العامة قد تلقى 51 مليار ريال من توزيعات الأرباح من أرامكو، و61 مليار ريال من الاقتراض—أي ما مجموعه أكثر من 110 مليار ريال من هذين المصدرين معاً. وتشمل مصادر الإيرادات الرئيسية الأخرى أرباح أسهم الشركات التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، والاكتتابات العامة الأولية، وبيع الحصص في الشركات الأكثر نمواً.

الدين الحكومي يرتفع من مستويات منخفضة

وفقاً لتقديرات الحكومة، سيرتفع الدين الحكومي إلى 1457 مليار ريال في نهاية عام 2025 (أي ما يقارب 32% من الناتج المحلي الإجمالي). وستبقى الاحتياطيات الحكومية، التي تمثل الجزء الأكبر من الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي (ساما)، مستقرة عند 390 مليار ريال بنهاية عام 2025. كذلك، تمتلك الحكومة بعض الودائع في الحساب الجاري لدى (ساما).

يمثل حجم الودائع الإجمالية للحكومة لدى (ساما) احتياطياً كبيراً من السيولة، يعادل 9% من الناتج المحلي الإجمالي، ويزيد عن 100 مليار دولار. وعلى الرغم من انخفاض مستوى هذه الودائع حتى عام 2021، لكن يبدو أن الحكومة عازمة على الحفاظ على احتياطي السيولة هذا عند مستواه الحالي. وقد ظلت هذه الودائع مستقرة بشكل عام في الفترة بين عامي 2021 و2025 (شكل 6).

ويقتضي تحقيق عجز أصغر في الميزانية بصورة تدريجية خلال الفترة بين عامي 2026 و2028، حدوث زيادات أصغر في الدين الحكومي في تلك السنوات (شكل 7). ورغم أن رصيد الدين الحكومي أخذ في الارتفاع، فسيظل منخفضاً نسبياً بالمقارنة مع المعدلات الدولية.

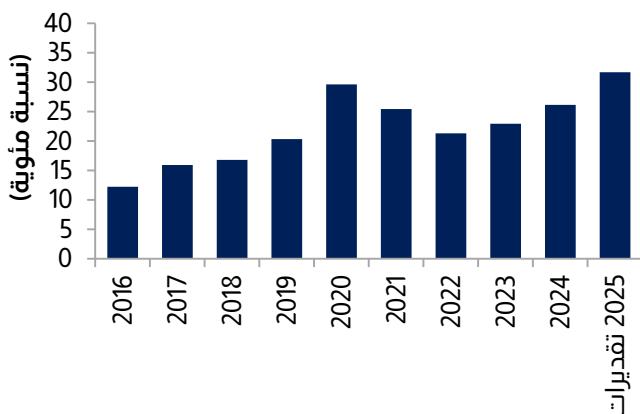
تحسينات تدريجية في هيكل الميزانية

انخفض عجز الميزانية الأولية غير النفطية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) إلى 22%، من 25% في عام 2024. وهذا أقل بـ 10 نقاط مئوية من النسبة البالغة 32% في عام 2016، مما يسلط الضوء على التحسن التدريجي في هيكل الميزانية حتى مع زيادة الإنفاق الإجمالي. على سبيل

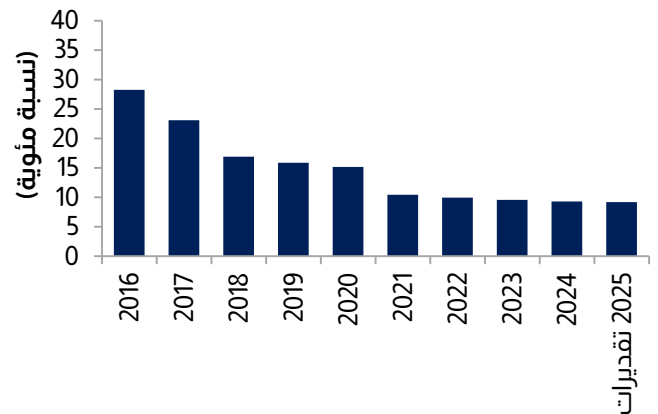
هناك تحسينات مستمرة في هيكل الميزانية.

رغم أن الاعتماد على النفط لا يزال كبيراً، وهو ما يشكل خطراً رئيسياً.

شكل 7: إجمالي الدين الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



شكل 6: الودائع الحكومية لدى (ساما) (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)





المثال، انخفض الإنفاق على الأجور كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 16% من 22% بين عامي 2017 و2020.

سينخفض سعر النفط اللازم للتعاادل في ميزانية المملكة في عام 2025، للمرة الأولى منذ عام 2020، على الرغم من أنه سيبقى أعلى بقليل من 90 دولاراً للبرميل. وسينخفض سعر التعاادل إلى أقل من 90 دولاراً للبرميل في عام 2026، نتيجة لزيادة إنتاج النفط.

ويعتبر سعر النفط اللازم لتعاادل الميزانية مقياس متقلب ويجب تفسيره بعناية، لأنه يتأثر بمجموعة من العوامل التي من الممكن أن تتغير بشكل كبير من عام إلى آخر، وبصفة خاصة الإنفاق الحكومي ومستويات إنتاج النفط.

الخلاصة- السياسة المالية تشير إلى الاستمرارية

يسلط البيان التمهيدي للميزانية الضوء على سياسة المملكة الرامية إلى تحقيق التوازن بين دعم التطور الاقتصادي والمحافظة على مؤشرات مالية قوية، بما في ذلك زيادة مدروسة في الدين الحكومي من مستويات منخفضة.

ورغم أن الإيرادات غير النفطية ستواصل النمو، إلا أن سعر النفط يظل هو العامل الرئيسي المؤثر على الميزانية. إذا بلغ سعر النفط 65 دولاراً للبرميل أو أعلى، فقد يأتي الانفاق الفعلي أعلى قليلاً من المستويات المقررة في الميزانية. وتحتفظ المملكة بحيز مالي كافٍ لمواجهة فترات انخفاض أسعار النفط.

يسلط البيان التمهيدي للميزانية
الضوء على سياسة المملكة الرامية
إلى تحقيق التوازن بين دعم
الاقتصاد والحصافة المالية.



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح بإطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من البنك المركزي السعودي (ساما)، ووزارة المالية، وصندوق النقد الدولي، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صريحة كانت أم ضمنية، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.